التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وتأثيره في مكافحة عمليات غسل الاموال

Integration of internal audit and external audit and its impact on combating money laundering

د.صهباء عبدالقادر احمد *
معهد الادارة الرصافة

م. د. فاطمة فزع هداب **
معهد الادارة الرصافة

م.م. ليلى عبد جاسم***
معهد الادارة الرصافة

المستخلص

لازالت المؤسسات المالية ومنها المصارف هدفا رئيسا لغاسلي الأموال من اجل تحويل الأموال غير ألمشروعه إلى أموال مشروعة وذلك من خلال محدودية اجرءات التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وجاءت الدراسة الى بيان عمليات غسل الاموال وما يمكن أن تؤديه الجهود التدقيقية عند تكاملها في مكافحتها ، وذلك بتحليل مستوي العلاقة التعاونية والاتصال والتواصل بينهم .ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبانة أعدت لهذا الغرض على عينة ملائمة مكونة من (٦٠) مدقق من موظفي التدقيق الداخلي في البنك المركزي العراقي والمدققين الخارجيين العاملين قي ديوان الرقابة المالية الاتحادي .وفي ضوء ذلك تم استخدام الأساليب المناسبة في جمع وتحليل البيانات وتوصلت الد راسة إلى أن مستوى العلاقة التعاونية والاتصال والتواصل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في مكافحة عمليات غسل الاموال كانت ليس بالمستوى المطلوب الذي يجب أن يكون عليه وحسب ما تتطلبه معايير التدقيق الدولية، وعلى هذه النتائج خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها ضرورة ضمان التعاون والتنسيق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في مكافحة عمليات غسل الاموال .

Abstract

Financial institutions, including banks, remain a major target for money launderers in order to transfer illegal funds to legitimate funds through limited internal audit procedures and external auditing.

The study is a study of the operations of money laundering and what can be done by the verification efforts when integrated in the fight against them, by analyzing the level of cooperative relationship and communication between them. To achieve the objectives of the study, a questionnaire prepared for this purpose was distributed to an appropriate sample of (60) auditors of the internal audit staff of the Central Bank of Iraq and the external auditors working in the Federal control foundation Accordingly , appropriate methods were used to collect and analyze the data. The study concluded that the level of cooperative relationship and communication between the internal auditor and the external auditor in combating money laundering operations was not as required and as required by international auditing standards. The study came out with a set of recommendations, the most important of which was the necessity of ensuring cooperation and coordination between internal auditing and external auditing in combating money laundering

المقدمة

تعد ظاهرة غسل الأموال أحد صور الجرائم الاقتصادية المنظمة التي تهدف إلى إضفاء الشرعية على أموال هي في الأصل ذات مصدر غير مشروع. وتعد من أخطر جرائم العصر، وتحدي حقيقي أمام مؤسسات المال والأعمال .

وتمثل المصارف الحلقة الأساس التي تدور فيها تلك العمليات، وذلك لتنوع وتعدد الخدمات المصرفية التي تقدمها، مما يتيح الفرص لغاسلي الأموال بممارسة انشطتهم عن طريق الخدمات التي يقدمها الجهاز المصرفي، وبشكل خاص عند استخدام الخدمات الالكترونية الحديثة والتي يتسع مداها ونطاقها في عصر الاتصالات وتتحول إلى أنماط أكثر سهولة من حيث الأداء وأقل رقابة من حيث آلية التنفيذ، مما يتطلب تعزيز ودعم أنظمة الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية الخاصة بالمصارف والبنك المركزي وذلك بتبني برامج لمكافحة عمليات غسل الأموال، تشتمل على مجموعة من السياسات والإجراءات التي ترتقي الى تحقيق المتطلبات الرقابية على وفق المعايير والارشادات العالمية ، والاستفادة من تجارب الدول الآخرى بهذا الخصوص لمواجهة ورصد هذه العمليات وعدم السماح بتمريرها من خلال المصارف، ولضمان التزام المصارف بتطبيق المتطلبات القانونية والرقابية المتعلقة بتطوير نظام الرقابة الداخلية ومنع او الحد من ممارسة عمليات غسل الأموال عبر المصارف، هذا الامر يتطلب تظافر وتكامل الجهود التدقيقية في القطاع المصرفي .

من هنا جاءت هذه الدراسة لتبحث في طبيعة التكامل بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي ومدى تأثيره في مكافحة عمليات غسل الاموال وذلك بتقسيم البحث الى اربعة مباحث ، يتضمن المبحث الاول منهجية البحث ودراسات سابقة ، ويشتمل المبحث الثاني على الجانب النظري للبحث ويتكون من محورين اساسية ، يوضح المحور الاول مفهوم ،اهمية واهداف العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي ، اما المحور الثاني تضمن مفهوم غسل الاموال والاجراءات اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة السلبية والحد منها ، واشتمل المبحث الثالث على نتائج تحليل اراء العينة المستهدفة باستخدام مجموعة من الادوات الاحصائية للوصول الى اجابة عن تساؤل البحث وبيان ماتوصل له الباحثات من استنتاجات وابرز التوصيات .

المبحث الاول : منهجية البحث ودراسات سابقة

١- منهجية البحث

١-١ : مشكلة البحث: في ظل زيادة عمليات غسل الاموال في مختلف المجتمعات مع تشعب انشطتها الاجراميه الناتجة عن حرية حركة رؤوس الأموال عبر الدول المختلفة واستهداف المصارف لاضفاء الشرعيه على تلك الاموال، وإن غاسلي الأموال يبحثون عن مكان ما لغسل أموالهم ويتصف هذا المكان بضعف البنا او محدودية إجرءات التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي .كما نلاحظ إن الآثار

السلبية لغسل الأموال على النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومـــن ثـــم الانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة تكون مضاعفة وتزعزع ثقة الجمهور بالمؤسسات المصرفية.

ومن الممكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الآتي: هل يساهم التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في مكافحة والحد من عمليات غسل الاموال؟

١-٢ **اهمية البحث:** تكمن اهمية البحث في اهمية الدور الايجابي الذي تحققه عملية تظافر الجهود التدقيقية وتكاملها بهدف الحد من الجرائم المالية ومكافحة عمليات غسل الاموال

١-٣ **فرضيه البحث:** لغرض الوصول لاهداف البحث تم وضع الفرضيات الآتية :

الفرضية الصفرية : لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في مكافحة عمليات غسل الاموال.

الفرضية البديلة : يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في مكافحة عمليات غسل الاموال

١-٤ اهداف البحث: يهدف البحث الى تحقيق ما ياتي :

١ - تسليط الضوء على اوجه التعاون بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في المصارف .

٢-توضيح عمليات غسل الاموال التي تتم في المصارف .

٣-التعرف على اهم المزايا التي يمكن ان تتحقق للمصارف فيما يتعلق بمكافحة عمليات غسل الاموال الناتجة عن تكامل التدقيق الداخلي والخارجي .

٤-التعرف على مدى تأثير تكامل التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في مكافحة عمليات غسل الاموال.

١-٥ مجتمع البحث (العينة): تم اختيار عينة البحث البنك المركزي العراقي اذ يقع على عاتقه وضع الضوابط الرقابية للمصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية بخصوص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتصدر التعليمات واللوائح بين فترة وأخرى للمصارف المجازة كافة العاملة في جمهورية العراق. تم تحديد عينة البحث الذين وجه اليهم الاستبيان على الاساس الاتي :المدققين الداخلين العاملين في البنك المركزي العراقي والمدققين الخارجيين العاملين في ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، وقد تم توزيع (60) استبانة على الاشخاص عينة البحث.

١-٦ منهج البحث : يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهداف البحث والإجابة على تساؤل البحث .

٢- دراسات سابقة

فيما يخص محور تكامل التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي ، ركزت دراسة (Atanasius, et.al, 2005) على اوجه التشابه والاختلاف بين كل من التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي ، بينما ناقشت دراسة (مسعود ومحمد ، ٢٠٠٥) انعكاسات عملية التكامل بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي على الاداء الرقابي من منظور كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي والمنظمة والمستخدمين

الخارجيين للقوائم المالية ،اما دراسة (Vikram, et.al., 2010) ركزت على الموضوعية بعدها من العوامل ذات الاهمية التي يستخدمها المدقق الخارجي لتقييم مهنة التدقيق الداخلي, وتفقد الكفاءة وأداء العمل اهميتها في غياب الموضوعية كما تضعف التدقيق الداخلي .، بينما توصلت دراسة (Pilcher, et.al., 201) الى تباين درجة اعتماد المدقق الخارجي على أعمال المدقق الداخلي حيث يرى بعض المدققين الخارجيين ان أعمال وأنشطة التدقيق الداخلي مكملة لأعمال التدقيق الخارجي وليست بديلة عنها واكدت الدراسة أن التواصل الفعال يعتبر احد العوامل الرئيسة المؤثرة على كفاءة وفاعلية عملية التدقيق . اما دراسة (عليوي والغربان ، ٢٠١٢) فاكدت على اهمية التعاون والتنسيق بين كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لغرض انجاز عملية التدقيق بشكل سليم في مجال التحاسب الضريبي عند تطبيق اسلوب التقدير الذاتي .

اما الدراسات ذات الصلة بالمحور الثاني عمليات غسل الاموال وسبل مكافحتها والحد منها فهي كثيرة ومنها : دراسة (الصفار ، ٢٠٠٦)" عمليات غسل الاموال ومسؤولية مدقق الخارجي في الكشف عنها دراسة تحليلية لأراء عينة من مراقبي الحسابات واساتذة الجامعات ومدراء المصارف في العراق)" توصلت الدراسة الى وجود ضعف في الجوانب التشريعية وخاصةً فيما يتعلق بالجانب المالي والمحاسبي والرقابي ، وضعف الاجهزة الرقابية وبشكل خاص في القطاع المصرفي ، مما يساعد على انتشار ظاهرة غسل الاموال في الدولة .

وهدفت دراسة (خلاوي، ٢٠٠٩)"مسؤولية مدقق الخارجي في ظل ظاهرة غسل الأموال " إلى تعريف ظاهرة غسل الأموال وبيان تأثيراتها السلبية على مسؤوليات مدقق الخارجي ، واكدت على تحمل مدقق الخارجي المسؤولية بشكل كامل في حالة وجود عمليات غسل أموال في المنظمة الخاضعة للتدقيق . وفي نفس السياق هدفت دراسة (حسين ،٢٠١١) " تحليل العوامل المؤثرة في إكتشاف مدقق الخارجي لعمليات غسل الأموال والتقرير عنها" هدفت الدراسة إلى بيان العوامل المؤثرة في إكتشاف مدقق الخارجي لعمليات غسل الأموال المتعلقة بكل من مدقق الخارجي والإدارات العليا للمصارف والإصدارات المهنية ذات الصلة بغسل الأموال وتوصلت الدراسة الى عدم امكانية إكتشاف عمليات غسل الأموال يعود إلى محدودية معرفة مدقق الخارجي لواجباته ومسؤولياته تجاه الكشف عن عمليات غسل الأموال فضلا عن وجود قصور في برامج التعليم المستمر لمراقبي الحسابات حول عمليات غسل الأموال. بينما دراسة (مطاوع ،٢٠٠٩) "دور التدقيق في مكافحة عمليات غسل الأموال بالبنوك التجارية" هدفت إلى تحديد دور المدقق الخارجي بالمؤسسات المالية في إكتشاف عمليات غسل الأموال ، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة اطلاع المدقق الخارجي على السياسات والإجراءات المتعلقة بعمليات غسل الأموال والتي تساعده في التأكد بأن توجيهات الإدارة بهذا الخصوص قد نفذت. اما دراسة (الركابي وسليمان،٢٠٠٩) " دور التدقيق الداخلي في مكافحة غسل الاموال " هدفت الى قياس مدى كفاءة اجراءات التدقيق الداخلي في الحد من الاثار السلبية لظاهرة غسل الاموال في عينة من المصارف العراقية الخاصة كونها الاقل تحصينا من هذه الظاهرة مقارنة بالمصارف الحكومية حيث التجربة الطويلة والاشراف الحكومي المباشر عليها من خلال الاعتماد على

فكرة البيئة القانونية السليمة و مدى كفاءة الاجراءات الفنية للتدقيق الداخلي ،اما دراسة (الياور،٢٠١١) " دور نظام الرقابة الداخلية في مكافحة ظاهرة غسل الأموال وفقاً لمقررات لجنة بازل ٢ وتوصيات لجنة العمل المالي الدولية " هدفت إلى بيان الإطار النظري لظاهرة غسل الأموال ، وتقييم إلتزام المصارف الخاصة بمقررات لجنة بازل ٢ وتوصيات لجنة العمل المالي الدولية للحد من ظاهرة غسل الأموال وتوصلت الدراسة الى عدم وجود توصيف واضح لوحدات مكافحة غسل الأموال في أغلب المصارف الخاصة عينة البحث ، وعدم إهتمام الإدارات العليا للمصارف الخاصة بمخاطر عمليات غسل الأموال . بينما هدفت دراسة (محسن، ٢٠١٤) " تقويم الإجراءات التدقيقية لمراقبي الحسابات للحد من ظاهرة غسل الأموال في المصارف التجارية العراقية" الى بيان مسؤولية مدقق الخارجي في ضوء المعايير الدولية ذات الصلة بظاهرة غسل الأموال ، و تقويم الاجراءات التدقيقية لمراقبي الحسابات في المصارف التجارية العراقية للحد من ظاهرة غسل الأموال ، فضلا عن إعداد برنامج مقترح للإجراءات التدقيقية لمراقبي الحسابات في المصارف التجارية العراقية لمكافحة ظاهرة غسل الأموال وفق معايير التدقيق الدولية. اما دليل تدقيق غسل الأموال المعد من مجلس ممارسة مهنة التدقيق في المملكة المتحدة "Money laundering guidance for auditing ,auditing practices board on uk legislation,2010 هدف إلى تقديم الإستشارات والتوجيهات لمراقبي الحسابات في تدعيم جهودهم المبذولة في مكافحة عمليات غسل الأموال من خلال الإفادة من المقررات الدولية التي تكافح عمليات غسل الأموال .

مما تقدم يتضح لنا ان الدراسات السابقة ناقشت تكامل التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي من حيث اوجه التشابه والاختلاف فيما بينهما وناقشت دراسات اخرى تاثير التكامل على الاداء الرقابي وضمن المحور الثاني ناقشت بعض الدراسات اجراءات التدقيق الداخلي ودور المدقق في الحد من ظاهرة غسل الاموال وبينت دراسات اخرى دور مدقق الخارجي وواجباته للتصدي للحالات المشتبه بها، اما الدراسة الحالية اخذت منحى مختلف عن الدراسات السابقة كونها تركز على عملية التكامل بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي وبيان مدى تأثير هذا التكامل على ظاهرة غسل الاموال .

المبحث الثاني : التاطير النظري

٢-١ مفهوم التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

عرف معهد المدققين الداخليين التدقيق الداخلي على أنه " نشاط استشاري توكيدي مستقل مصمم لإضافة قيمة للمنظمة وتحسين عملياتها ,و مساعدتها على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج صارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات ادارة المخاطر ,الرقابة ,والحوكمة (IIA,2004:2) "

اما التدقيق الخارجي عرف على انه عملية فحص القوائم المالية والسجلات المحاسبية يقوم بها مدقق مستقل بهدف اعطاء رأي فني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية ومدى الالتزام بمعايير المحاسبة عموماً أو معايير الابلاغ المالي الدولية . https://ar.wikipedia.org

ومن التعاريف اعلاه يتضح ان هناك اختلاف بين مهام كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لذلك تحتاج المنظمات إلى اعمال كل منهما، وعليه لا يعد احدهما منافسا للأخر، وانما يكمل احدهما عمل الآخر. وتتجلى أوجه التكامل في العناصر الاتية : https://khitasabdelkarim.wordpress.com

١-لا يتمتع المدقق الداخلي باستقلالية كاملة مما يجعل هناك ضرورة الى عمل المدقق الخارجي لما يتمتع به من استقلالية كاملة في معظم المواقف.

٢-المدقق الداخلي يهتم بالرقابة الداخلية من حيث تحسينها ودعمها وتقييم أدواتها وهذا ما يوفر للمدقق الخارجي القدرة على تحديد نطاق فحصه وتدقيقه بسهولة وسرعة .

٣-تواجد المدقق الداخلي بالمنظمة طوال الوقت يمكنه من اجراء الفحوصات التحريرية والتفصيلية، في حين أن المدقق الخارجي عادة ما يقوم بالتدقيق الاختياري وليس الشامل، لذا يمكنه الاعتماد على نتائج الفحص الذي يقوم به المدقق الداخلي على مدار السنة .

هذه الاختلافات بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من حيث درجة الاستقلالية ومدى التواجد داخل المنظمة فضلا عن الاطلاع على سير الاعمال والقرارات المتخذة وماتتعرض له المنظمة من مخاطر اولا بأول توفر مبررا منطقيا لتكامل التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي .

٢-٢ مفهوم التكامل بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي

يراد بالتكامل بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي " التعاون والتنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي أثناء تنفيذهما لمهامهما، بما يضمن تغطية اشمل لأعمال التدقيق وتقليل ازدواجية الجهود بقدر الإمكان ، وتوزيع العمل توزيعاً يحقق أهداف التدقيق بشكل عام ويعود بالفائدة على المنظمة . (أبو سرعة، ٢٠١٠ : ٩٦)

اي الانتفاع من سمات المدقق الداخلي من حيث التواجد المستمر داخل المنظمة وممارسة نشاطه والقيام بالعديد من اجراءات الرقابة وبالمقابل توظيف استقلالية المدقق الخارجي وخبرته في تقليص حجم العينة ونطاق الفحص مما يؤدي الى تخفيض الوقت المستغرق لانجاز عملية التدقيق وتخفيض اجور المدقق الخارجي .

٢-٣ أهداف التكامل بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي:

يمكن تحديد أهم أهداف التكامل بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي في الاتي(أبو سرعة،٢٠١٠: ٩٦):-

1) شمول أنشطة المنظمة كافة بأعمال التدقيق .
2) زيادة فاعلية وكفاءة أعمال التدقيق .
3) الحد من التكرار وازدواجية العمل .
4) تخفيض تكلفة أعمال التدقيق الخارجي .

واضاف صلاحات الاهداف الآتية : (صلاحات ، ٢٠١٧ : ١٦)

٥) تبادل الافكار والمعرفة.

٦) تخفيض الوقت المستغرق لاستكمال متطلبات عملية التدقيق .

٢-٤ اهمية التكامل بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي تبرز اهمية التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في النواحي الآتية (بلقاسم وعبدالقادر،٢٠١٦ :٢٥٨) :-

١. يمكن للمدقق الخارجي الاعتماد على المدقق الداخلي في معرفة ما إذا كان نظام الرقابة الداخلية ينفذ بطريقة تحافظ على دقة وشفافية البيانات المالية المثبتة بالدفاتر وانعكاسها على عدالة الإفصاح.
٢. توفر للمدقق الخارجي المعلومات كافة عن توزيع المهام والمسؤوليات في المنظمة
٣. يساعد التدقيق الداخلي المدقق الخارجي في نهاية السنة المالية في الحصول على مصادقات من العملاء بأرصدة حساباتهم ومرفقات لبعض بنود الميزانية .
٤. يمكن للمدقق الخارجي الاعتماد على اوراق العمل والتقارير التي يقدمها المدقق الداخلي من خلال قيامهم بأنشطة التدقيق .
٥. اعتماد المدقق الخارجي على التدقيق الداخلي فيما يتعلق بفحص عمليات الفروع ،وعمليات الجرد التي تتم فيها في حالة المنشآت ذات الفروع المنتشرة جغرافيا
٦. اعتماد المدقق الخارجي على التدقيق الداخلي يقلل من التفاصيل ،ويركز على الأمور الجوهرية فقط
٧. اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي في مجال اكتشاف التلاعب لتواجده الدائم في المنظمة، واحتكاكه بالعاملين في المستويات الإدارية كافة.
٨. التقييم الشامل لخطر التدقيق، ومن ثم اتخاذ القرارات التي تتعلق بتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق. (ابو سرعة ،٢٠١٠: ٩٧)
٩. تخفيض وقت أداء مهمة التدقيق الخارجي، حيث أن الثقة في نظام التدقيق الداخلي يؤدي إلى وقت أقل بالنسبة للتدقيق الخارجي، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض أتعاب عملية التدقيق وتحقق قدر أكبر من الرضا للعميل . (مشتهى، ٢٠١٣ :٤٢٠)
١٠. زيادة ودعم التدريب والتأهيل للمدققين الداخليين، وحثهم على أداء العمل باستخدام أساليب واجراءات وأفكار ومعلومات مختلفة وجديدة . (ثورية،٢٠١٧ :٤١)
١١- ينبغي أن يلتقي المدققين الداخليين والخارجيين دوريا من أجل مناقشة الاهتمامات المشتركة والانتفاع من مهاراتهم وتكاملها ،وحصول كل منهم على فهم لنطاق عمل الآخر. وفي هذا الصدد اشار معيار التدقيق الدولي ٦١٠ الفقرة 15 الى زيادة فاعلية التنسيق مع التدقيق الداخلي وعقد اجتماعات في مراحل مختلفة خلال فترة التدقيق ، واكد على ضرورة اعلام المدقق الخارجي بأي امر هام يلفت انتباه المدقق الداخلي والذي قد يؤثر في عمل المدقق الخارجي، وكذلك الحال بالنسبة للمدقق الخارجي . (IAS.610, 2010: 215)

وتأكيدا على ذلك اشار(David) ان عدم تنسيق عملية التدقيق بشكل صحيح يؤدي إلي قيام المدققين الخارجيين بتكرار العمل المنجز بالفعل من قبل المدققين الداخليين ,هذا التكرار يؤدي إلي زيادة أتعاب المدقق

الخارجي دون أن يزيد من فاعلية عملية التدقيق .وبالمثل ,فان عدم التعاون بين كليهما يؤدي إلي قيام المدققين الداخليين بتكرار عمل المدققين الخارجيين وينتج عنه إهدار بالوقت و الجهد (David, 2004:2-3) .

ومما لاشك فيه أن بناء علاقات التعاون والتنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يحتاج إلي تعزيز وسائل واليات التواصل والاتصال بكافة الطرق المتاحة ،لا سيّما أن تعزيز هذه الوسائل بشكل مبكر قبل إعداد القوائم المالية يحقق الأهداف المرجوة من التعاون والتنسيق.(مشتهى، ٢٠١٣:٢٥٧)

كل ما تقدم يؤكد على اهمية تنسيق العمل وتفعيل التواصل بينهما بشكل ايجابي لخدمة عملية التدقيق برمتها ، ومع هذا اشارت الانتوساي الى وجود مخاطر قد تصحب عملية التعاون يجب ادارتها بفاعلية , ومنها على سبيل المثال لا الحصر: (intosaigov, 9150).

- المساس بالسرية والاستقلالية والموضوعية.
- احتمالية تضارب المصالح.
–الاختلافات المحتملة في الاستنتاجات والآراء حول موضوع التدقيق .

ترى الباحثات ان عملية التواصل بين المدققين يفترض ان تكون ممنهجة وتصب في مصلحة عملية التدقيق وان لا تؤثر الجوانب الشخصية على موضوعية الاحكام والاراء .

كما حثت لجنة المنظمات الراعية (COSO) المدققين الداخليين على العمل بشكل وثيق مع كل من الإدارة والمدقق الخارجي في الامور الآتية :(بلقاسم وعبدالقادر ، ٢٠١٦ : ٢٥٩)

١- تحديد مفهوم ومكونات الرقابة الداخلية والأهداف المرتبطة بها .
٢- تحديد أدوات القياس الملائمة لقياس كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية .
٣–الرقابة الدورية والمستمرة على نظام الرقابة الداخلية للتأكد من أن الأهداف الموضوعة قد تم تحقيقها .

بعد بيان مفهوم تكامل التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والتعرف على اهداف واهمية التكامل ومدى مساهمة كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في تفعيل اهداف التكامل وتعزيز جودة عملية الرقابة لابد من التعرف على عمليات غسل الاموال وطرائق مكافحتها وبيان مدى مساهمة تكامل التدقيق في الحد من تلك العمليات .

٢-٥ عمليات غسل الاموال ، المفهوم ، الاساليب وطرائق مكافحتها والحد منها

اولا : مفهوم غسل الاموال

لقد تم التعبير عن غسل الاموال Laundering Money من زوايا عدة ، اجتماعية واقتصادية وقانونية وتم الاتفاق على كونه نشاط اجرامي وقد وردت في الادبيات والتشريعات تعاريف عدة منها ، " هي تحويل الاموال التي يتم الحصول عليها من نشاط اجرامي أو من خلال المشاركه في تلك الانشطه لغرض أخفاء أو أنكار المصدر غير الشرعي للأموال أو مساعدة أي شخص ينغمس في أرتكاب جريمة لمثل هذه الانشطة للتهرب من النتائج القانونية لفعلة.(سلمان وميخا ، ٢٠٠٧ : ٢١٤) وفي السياق نفسه عرفت

عمليات غسل الأموال بأنها عملية تهدف الى إخفاء المصدر الحقيقي للدخل غير المشروع ومحاولة إضفاء الشرعية عليه وإظهاره كما لو كان ناتجا من أنشطة مشروعة (اكبر، بدون سنة : ٤)

ثانيا : أساليب غسل الأموال :

تستخدم اساليب عدة لغسل الاموال القذرة ، منها :(١) تهريب العملات عن طريق وضع الأموال المشبوهة في حساب جار في أحد البنوك ومن ثم يتم تحويلها إلى حسابات أخرى بحركات متعددة ومتشابكة مما يصعب التمييز بين الأموال النظيفة وغيرها من الأموال القذرة ، (٢) الشركات الوهمية : ويتم أحياناً تأسيس شركات بشكل قانوني، ولكنها لا تمارس أي نشاط حقيقي وذلك بهدف فتح حسابات مصرفية بإسم الشركة داخلية وخارجية وتعد الملاذ القانوني لعمليات غسل الأموال ، وغالبا تنتشر مثل هذه الشركات في الدول التي تفتقر إلى وجود نظام صارم للرقابة ، ومرونة الإجراءات المتبعة في تأسيس الشركات أو شرائها (مصطفى والرفيعي ، ٢٠٠٨ :٧-٨) ، (٣) استخدام الاعتمادات المستندية في نقل الاموال من مكان لاخر بطريقة مشروعة . (٤) شراء العملات الاجنبية لتمويل الواردات ، (٥) استغلال عمليات تحصيل او خصم الاوراق التجارية في نقل الاموال بين اطراف من دولتين مختلفتين عن طريق المصارف بطريقة امنة(سليمان ، ٢٠٠٨ :١٥٥) .

وقد استغل غاسلوا الاموال ثورة الاتصالات وتطور شبكتها باستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة لعمليات غسل الأموال الأمر الذي يصعب معه الرقابة على مصادر تلك الأموال ، واستخدمت الوسائل الإلكترونية في عمليات شراء الأصول المادية ولعب القمار عن طريق البطاقات الائتمانية ومن الحواسيب الشخصية دون الحاجة الى وساطة البنوك ، وعلى نحو من السرية والدقة والسرعة و بشكل يصعب معه إمكانية التعقب (محسن،٢٠١٤ :٣٤) .

ثالثا : اسباب تفشي عمليات غسل الاموال

تمثل الرقابة احد الوظائف المهمة لاي منظمة لاسيما في المصارف، وكثيرا ما يستغل غاسلو الاموال المصارف في تحقيق عملياتهم عن طريق اعادة دورة غسل الاموال وذلك حال وجود ضعف في اجراءات مراقبة الاموال والتحري عن مصادرها ومعرفة مدى مشروعيتها او التلكؤ في الابلاغ عن المعاملات المشبوهة وبشكل خاص حال عدم وجود وحدة استخبارات مالية تتابع سير العمليات ، وضعف الاساليب المستخدمة في الكشف عن هوية اصحاب الحسابات ، كما ان رتابة الاجراءات الرقابية تسهم في استغلال المصارف في عمليات غسل الاموال فضلا عن عدم كفاءة بعض العاملين في هذا المجال او ضعف المنظومة الرقابية (كاظم ،٢٠٠٧، ١١٧) حسب وجهة النظر هذه ترى الباحثات انه لابد من الاهتمام بالجانب الرقابي في القطاع المصرفي بشكل خاص من حيث اطلاعهم على كافة الاصدارات والتعليمات ذات العلاقة بعمليات غسل الاموال واسباب تفشيها واطلاعهم ومنتسبي المصارف على تجارب الدول الاخرى في هذا المجال .

وقد يكون لبعض المصارف دوافع معينة من تشغيل الاموال ، وعلى هذا الاساس تغض النظر عن مشروعية مصادر الاموال المتدفقة اليها من زبائنها ، مما ينعكس سلبا على السياسات والانشطة المصرفية ومن ابرزها مايأتي (عبود ، ٢٠٠٧ ، ٩٠) :

١- تفشي ظاهرة الفساد داخل المصارف تؤدي الى خلق مخاطر على امن المصارف وسلامتها وسلامة المشرفين عليها .

٢- انتشار المصارف العاملة في نشاط غسل الاموال حيث ان هناك مصارف تعتمد في نشاطها على الاموال المغسولة التي تمر خلال الجهاز المصرفي.

٣- انتشار عصابات متخصصة في تزوير بطاقات الائتمان .

٤- تجاوز قواعد الائتمان المصرفي من خلال قروض المجاملة دون ضوابط الامر الذي ادى الى تدهور سمعة الكثير من المصارف وافلاسها .

ومن الاضرار الاخرى التي قد تنشأ من استخدام المصارف في عمليات غسل الاموال مايأتي : (سليمان، ٢٠٠٨ ، ٢٠-٢١)

١- الارباك الناتج عن السحب المفاجئ للاموال المودعة لدى المصرف.

٢- العقوبات التي قد تفرض على المصرف بسبب اقحامه في عمليات غسل الاموال .

٣- زعزعة الثقة بالكوادر العاملة في المصارف نتيجة السمعة السيئة للمصرف .

ترى الباحثات انه من الاهمية بمكان اختيار مدراء المصارف والعاملين في وحدات غسل الاموال بعناية تامة ، لان النزاهة والأمانة فضلا عن الكفاءة تمثل السمات الاهم لاداء تلك المهام والقيام بالواجبات بشكل فاعل .

رابعا : الإجراءات الوقائية لعمليات غسل الأموال .

يمكن اعتماد بعض الاجراءات الوقائية لتفادي التورط في عمليات غسل الأموال في المصارف ومنها ما يأتي : (مصطفى والرفيعي ، ٢٠٠٨ :١٠)

١-أعرف زبونك Know your customer. ، التحقق من هوية الزبائن

٢-اختيار العاملين في شعبة غسل الاموال بعناية .

٣-تاهيل العاملين واشراكهم بالدورات التدريبية المتخصصة لمساعدتهم على تحديد العمليات التجارية المشبوهة .

٤-التقييد بالقوانين والتشريعات وتعليمات البنوك المركزية .

٥-التعاون مع المصارف الأُخرى والأجهزة الرقابية .

٦-عدم فتح حسابات وهمية أو لأشخاص مجهولي الهوية .

٧-ابلاغ السلطات بالعمليات التجارية المشبوهة .

تؤيد الباحثات الاجراءات الوقائية اعلاه وتؤكد على اهمية انتقاء العاملين في قسم التدقيق الداخلي بالمصارف بشكل سليم واشراكهم بدورات تخصصية تؤهلهم لتشخيص حالات الفساد ومنها عمليات غسل الاموال بشكل مبكر لتفادي اضرارها فضلا عن تطوير اجراءات التدقيق الداخلي .

خامسا : اجراءات المدقق الداخلي في مكافحة غسل الاموال

يتمثل دور التدقيق الداخلي بخصوص مكافحة عمليات غسل الاموال بالاتي :

١-اجراء فحص مستقل وتقييم لوظيفة الالتزام في المصرف (www.moi.gov.sa) .

٢-التحقق والتاكد من صحة الحسابات المفتوحة وفقا لقواعد اعرف زبونك .

٣-اجراء دراسة شاملة عن الحسابات المشكوك بعملياتها .

٤-تدقيق يوميات النقد في الفرع الرئيسي والفروع الاخرى (لاكتشاف اية عمليات مشبوهة).

٥-توثيق المعلومات السابقة وتقديم التقارير الى الادارة العليا (خلاوي،٢٠٠٩: ١٣٩) .

ترى الباحثات بضرورة اطلاع المدقق الخارجي بكافة الامور المهمة والحالات المشتبه بها بوقت مبكر وتعزيز عملية التواصل فيما بينهما للحد من عمليات غسل الاموال .

سادسا : واجبات مدقق الخارجي الخارجي في مكافحة غسل الاموال

يمكن حصر مهام وواجبات مدقق الخارجي الخارجي في مجال مكافحة غسل الاموال بالاتي (الياور، ٢٠١١: ٤٤)

١-التحقق من وجود الية مناسبة لمكافحة غسل الاموال لدى المصرف.

٢-تدقيق التقارير الصادرة عن التدقيق الداخلي بهذا الشان .

٣-اصدار تقارير تخص غسل الاموال .

٤-التاكد من وجود دورات تدريبية وتوعية لموظفي المصرف .

ومن وجهة نظر الباحثات ان يقوم مدقق الخارجي باجراء اختبارات للتعرف على مدى كفاءة العاملين في وحدة غسيل الاموال وشعبة التدقيق الداخلي في المصارف ومعرفة مدى اطلاعهم على التعديلات والمستجدات على القوانين والتشريعات الصادرة بهذا الخصوص ومدى امتثالهم لها وذلك بالتنسيق مع لجنة الرقابة في المصرف .

٣- المبحث الثالث : الجانب العملي (عرض وتحليل النتائج)

٣-١ نبذة تعريفية عن البنك المركزي العراقي :

يعد البنك المركزي العراقي من أقدم البنوك المركزية في المنطقة العربية اذ تم تأسيسه بموجب القانون (٤٣) لسنة ١٩٤٧. وفي سنة ١٩٥٦ جرى تغير تسمية بموجب القانون (٧٢) ليصبح البنك المركزي العراقي وانيطت به مهمة اصدار النقود ومراقبة التحويل الخارجي وحفظ حسابات الحكومة وغيرها .، ويمارس البنك المركزي نشاطه في الوقت الحاضر استنادا الى قانون (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ وكذلك صدور قانون المصارف (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ الذي بموجبة تحولت الادوات الرقابية للبنك المركزي من قوة مقيدة لعمل المصارف الى قوة مراقبة تتولى تهيئة المناخ المناسب لعمل القطاع المالي ، واصدار قانون مكافحة

غسل الاموال (٩٣) لسنة ٢٠٠٤ ولاول مرة في العراق ، بعدها صدر قانون (٣٩) لسنة ٢٠١٥ لما لهذه الظاهرة من اثار سلبية على الاقتصاد ككل .

٣-١-١ اهداف البنك المركزي العراقي

يسعى البنك المركزي العراقي الى تحقيق الأهداف التي تص عليها قانون البنك المركزي العراقي ٥٦ لسنة ٢٠٠٤

- نفيذ السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف في العراق.
- خزن وإدارة احتياطيات الدولة من الذهب.
- إصدار وإدارة العملة العراقية.
- إنشاء، تحسين وتعزيز نظام مدفوعات فعالة.
- إصدار التراخيص أو التصاريح ، فضلا عن تنظيم القطاع المصرفي والاشراف عليه كما هو محدد في القانون

٣ -٢ وصف العينة

و يتكون مجتمع الدراسة من عددا من والمدققين الداخليين العاملين في البنك المركزي العراقي ، والمدققين الخارجيين العاملين في ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، بهدف معرفة مدى التكامل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في مكافحة عمليات غسل الاموال ، وقد بلغ عدد هؤلاء(٦٠) مدققا وكما يأتي :-

١- الجنس

جدول (١) توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	33	55
انثى	27	45
المجموع	60	100

٢- العمر

جدول رقم (٢) توزيع العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة %
اقل من 35 سنة	29	48.3
من 35 سنة الى 45 سنة	25	41.7
من 46 سنة الى 50 سنة	6	10
المجموع	60	100

٣- الخبرة العملية

جدول (٣) الخبرة العملية لأفراد العينة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة %
اقل من 10 سنوات	33	55
من 10 سنة الى 15 سنة	17	28.3
من 16 سنة الى 20 سنة	5	8.3
20 سنة فمافوق	5	8.3
المجموع	60	100

٤- المؤهل العلمي

جدول رقم (٤) توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
دكتوراه او مايعادلها	3	5
ماجستير او مايعادلها	19	31.7
بكالوريوس	38	63.3
المجموع	60	100

٥- التخصص

جدول رقم (٥) توزيع العينة حسب التخصص العلمي

التخصص	التكرار	النسبة %
محاسبة	27	45
إدارة	9	15
اقتصاد	12	20
علوم مالية ومصرفية	9	15
قانون	3	5
المجموع	60	100

يلاحظ من الجداول أعلاه والنسب المئوية لها ان معظم الذين تم استبيان آرائهم من المعنيين بموضوع البحث بصورة مباشرة، ومؤهلين من الناحية العلمية والعملية لفهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها بشكل علمي وموضوعي..

٣-٣ عرض وتحليل النتائج

استخدمت الباحثات أدوات إحصائية متعددة وهي :

١- اسلوب الاحصاء الوصفي : وذلك لعرض خصائص افراد العينة ووصف اجاباتهم من خلال استخدام مايلي :

- النسبة المئوية : واستخدمت لقياس التوزيعات التكرارية النسبية لخصائص افراد العينة واجاباتهم على عبارات الاستبانة .
- الوسط الحسابي : واستخدم لقياس متوسط اجابات المبحوثين على اسئلة الاستبانة ، فكلما كان الوسط الحسابي اكبر أو يساوي (٣) دل ذلك على ان اتجاه إجابات عينة الدراسة متوافق مع حركة المقياس
- الانحراف المعياري : واستخدم لقياس الانحراف في اجابات افراد العينة عن وسطها الحسابي، فكلما كان الانحراف المعياري اقل من(١) يدل على تشتت ضعيف في الإجابات و اتجاه عينة الدراسة إلى توافق مع حركة المقياس .

٢- الاحصاء التحليلي : تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لاختبار فرضية البحث .اذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية تشير الى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة

اولا : الرقابة على عمليات مكافحة غسل الاموال

١- الجدول (٦) يوضح قيم التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري لهذه الأسئلة :

جدول (٦) التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري للإجابات عن أسئلة محور الرقابة على عمليات مكافحة غسل الاموال.

المتغير	مقاييس الاستجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الرقابة مكافحة عمليات غسل الاموال	بدرجة كبيرة جدا (5)		بدرجة كبيرة (4)		بدرجة متوسطة (3)		بدرجة قليلة (2)		بدرجة قليلة جدا (1)			
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
التاكد من التزام المصرف بتحقيق مبدا اعرف عميلك عند وضع السياسات والاجراءات لمكافحة غسل الاموال .	33	55	18	30	8	13.3	1	1.7			4.38	0.783
التحقق من مشروعية مصادر الدخل للشخص الطبيعي والمعنوي المودعه في المصارف لاكتشاف ظاهرة غسل الأموال.	20	33.3	33	55	5	8.3	2	3.3			4.18	0.725
اعتماد اجراءات رقابية تناسب الأساليب التي يلجأ إليها غاسلي الأموال والتي ترتبط بشكل مباشر بالتقدم التكنولوجي الذي يحيط ببيئة الأعمال.	21	35	28	46.7	10	16.7	1	1.7			4.15	0.755
توجد العديد من الأساليب التي يمكن من	38	63.3	17	28.3	5	8.3					4.55	0.649

خلالها تدوير الأموال غير الشرعية منها الشركات الوهمية والصفقات الوهمية وغيرها												
إن طبيعة الخدمات التي تقدمها المؤسسات المصرفية يجعل منها مستهدف رئيسي من قبل غاسلي الأموال للانطلاق بعملية الغسل.	20	33.3	24	40	14	23.3	2	3.3			4.03	0.843
تعد مرحلة الإحلال او الإيداع في الحسابات المصرفية العقبة الأساسية والاهم من مراحل غسل الأموال كونها تعد انطلاقة إلى نقل الأموال إلى حسابات أخرى داخل أو خارج البلد أو الاقتراض بضمانها.	33	55	13	21.7	14	23.3					4.32	0.833
التحقق من العمليات المصرفية الخاصة بالتحويلات المالية بين المصارف المختلفة داخل الدولة أو خارجها والتي توفر التشتيت والتمويه عن اقتفاء الآثار غيرالمشروعة للأموال.	26	43.3	26	43.3	7	11.7	1	1.7			4.28	0.739
التحقق من الزيادة الكبيرة في حجم الودائع النقدية للإفراد والشركات دون سبب واضح خلال فتره زمنية قصيرة	29	48.3	25	41.7	4	6.7	2	3.3			4.35	0.755
التنسيق بين فروع المصارف لمتابعة الأشخاص الذين لديهم حسابات فيها ويقومون بتحويل أرصدة تلك الحسابات إلى حساب واحد ثم يحولون المبلغ الإجمالي إلى جهة خارج العراق	29	48.3	22	36.7	6	10	3	5			4.28	0.846
متابعة الأشخاص الذين يستثمرون أموالا كبيرة في العملات الأجنبية أو الأوراق المالية دون أن يكون ذلك من طبيعة عملهم الاعتيادي .	35	58.3	13	21.7	10	16.7	2	3.3			4.35	0.880
متابعة الأرصدة ألكبيره من الأموال المحولة إلى خارج العراق والتي لا تتناسب مع معدل دوران العمل التجاري وطبيعة نشاط الأشخاص .	41	68.3	12	20	2	3.3	1	1.7	4	6.7	4.42	1.109
التأكد من إن خطابات الاعتماد وغيرها المستخدمة لتحويل الأموال بين الدول	20	33.3	32	53.3	5	8.3	1	1.7	2	3.3	4.12	0.885

تتلائم وطبيعة عمل الأشخاص أو الشركات التي لديها تعامل مع المصرف											
مراقبة مصادرالأموال المودعة أو المسحوبة بدفعات كبيرة من والى دول تعد أسواقا للمخدرات	39	65	11	18.3	7	11.7	2	3.3	1	1.7	4.42	0.944
المؤشر العام	% 49.2		% 35.1		% 12.4		% 2.3		% 0.9		4.29	0.116

مما سبق ومن خلال تتبع قيم الوسط الحسابي للإجابات على الأسئلة التي تقيس هذا المتغير نجد إن قيمتها تراوحت بين (٤,٠٣- ٤,٥٥) وهي مقبولة بحسب الوسط الفرضي البالغ (٣) ونجد إن جميع الأوساط الحسابية لهذا المتغير كانت اكبر من(٤) ، وبنسبة (٨٤,٣%) من المؤشر العام لها اي ان افراد العينة متفقون بدرجة (كبيرة جدا وكبيرة) ، و،وحصلت على انحراف معياري يتراوح بين (٠,٦٤٩- ٠,٩٤٤) مما يشير الى تشتت ضعيف في الإجابات، وهي تدل على وجود اجراءات رقابية على عمليات مكافحة غسل الاموال من قبل البنك المركزي العراقي .

ثانيا : التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في مكافحة عمليات غسل الاموال

وتقاس بالأسئلة من (١-١٤) والجدول (٧) يوضح قيم التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري لهذه الأسئلة:

جدول (٧) التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري للإجابات عن أسئلة االتكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في مكافحة عمليات غسل الاموال

	المتغيرات	مقاييس الاستجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		بدرجة كبيرة جدا (5)		بدرجة كبيرة (4)		بدرجة متوسطة (3)		بدرجة قليلة (2)		بدرجة قليلة جدا (1)			
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
	التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي												

1	يقوم المدقق الخارجي بالتاكد من وجود دليل مكتوب في قسم التدقيق الداخلي لمكافحة غسل الاموال .	36	60	20	33.3	4	6.7					4.53	0.623
2	يعتمد المدقق الخارجي على اجراءات المدقق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية في مكافحة عمليات غسل الأموال .		11.7	18	30	27	45	5	3	8.3	5	3.35	0.971
3	يقوم المدقق الخارجي بدراسة تقارير التدقيق الداخلي لعمليات غسل الأموال ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها من اقسام وشعب المصرف	14	23.3	30	50	12	20	3	1	5	1.7	3.88	0.885
4	يتحقق المدقق الخارجي من الخطط والبرامج والسياسات المطبقة في قسم التدقيق الداخلي لمكافحة عمليات غسل الاموال	23	38.3	27	45	6	10	3	1	5	1.7	4.13	0.911
5	يقوم المدقق الداخلي والخارجي بتنسيق توقيت العمل بشكل فعال لتعظيم التعاون بينهم .	11	18.3	25	41.7	19	31.7	2	3	3.3	5	3.65	0.988

6	يوجد هناك مشاكل محتملة تشكل عائق أمام التعاون بين التدقيق الداخلي والخارجي. .	11	18.3	20	33.3	22	36.7	7	11.7			3.58	0.926
7	توجد خطة عمل مشتركة للمساعدة في معالجة تلك لمشكلات.	8	13.3	16	26.7	25	41.7	9	15	2	3.3	3.32	1.000
8	هل يتلقى المدققين الداخليين والخارجيين تدريبا متماثلا يتضمن منهجية عمل كل منهما.	10	16.7	23	38.3	17	28.3	7	11.7	3	5	3.50	1.066
9	يوجد اتصال بين المدققين الداخليين والخارجيين بشأن المسائل ذات الاهتمام المتبادل في جميع الأوقات .	10	16.7	28	46.7	11	18.3	7	11.7	4	6.7	3.55	1.111
10	يوجد اتفاق بين الإدارة والتدقيق الداخلي لتوفير نسخ من تقارير التدقيق الداخلي للمدقق الخارجي .	11	18.3	35	58.3	11	18.3	3	5			3.90	0.752
11	التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يساعد في تحديد كافة المخاطر التي يواجهها في مكافحة غسل الاموال .	33	55	23	38.3	2	3.3	2	3.3			4.45	0.723

12	يسهم التدقيق الخارجي في دعم وظيفة التدقيق الداخلي في مكافحة عمليات غسل الاموال من خلال ملاحظاته ومقترحاته للافصاح عن المخاطر المرتبطة بغسل الاموال	31	51.7	25	41.7	3	5	1	1.7			4.43	0.673
13	يقوم المدقق الخارجي بمناقشة المدقق الداخلي حول فاعلية نظام الرقابة الداخلية لمكافحة غسل الأموال.	17	28.3	26	43.3	9	15	4	6.7	4	6.7	3.80	1.132
14	يقوم المدقق الخارجي بمناقشة الحلول والخطط المقترحة مع المدقق الداخلي بشأن اجراءات مكافحة عمليات غسل الاموال.	15	25	23	38.3	12	20	9	15	1	1.7	3.70	1.062
	المؤشر الكلي	% 28.2		% 40.3		% 21.4		% 7.3		% 2.6		3.84	0.164

الجدول أعلاه يعكس إجابات فقرات المحور الثاني للاستبانة والمتعلقة باالتكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي مكافحة عمليات غسل الاموال والتي حصلت على وسط حسابي يتراوح(٣,٣٢-٤,٤٥) ، وعلى انحراف معياري يتراوح (٠,٦٢٣ - ١,١٣٢) وكما ياتي .

فقد حققت الفقرة (١) " يقوم المدقق الخارجي بالتاكد من وجود دليل مكتوب في قسم التدقيق الداخلي لمكافحة غسل الاموال ". وسطا حسابيا يبلغ (٤,٥٣) وانحراف معياري بلغ (٠,٦٢٣) مما يشير إلى استجابة عينة الدراسه مع حركة المقياس ووجود تشتت ضعيف .

وحصلت الفقرة (٢) "يعتمد المدقق الخارجي على اجراءات المدقق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية في مكافحة عمليات غسل الأموال "،على وسط حسابي بلغ(٣,٣٥) وانحراف معياري بلغ (٠,٩٧١) مما يدل على استجابة عينة الدراسه مع حركة القياس.

اما الفقر ه(٣) يقوم المدقق الخارجي بدراسة تقارير التدقيق الداخلي لعمليات غسل الأموال ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها من اقسام وشعب المصرف" ، فقد حصلت على وسط حسابي يبلغ (٣,٨٨) وانحرا ف معياري يبلغ (٠,٨٨٥) وهذا يدل على استجابة عينة الدراسه مع حركة القياس وعلى تشتت ضعيف في الإجابات.

والفقرة (٤) " يتحقق المدقق الخارجي من الخطط والبرامج والسياسات المطبقة في قسم التدقيق الداخلي لمكافحة عمليات غسل الاموال"، حصلت على وسط حسابي يبلغ (٤,١٣) وانحراف معياري يبلغ(٠,٩١١) مما يدل على استجابة واضحة لعينة الدراسه مع حركة القياس وعلى تشتت ضعيف في الإجابات.

الفقرة(٥) "يقوم المدقق الداخلي والخارجي بتنسيق توقيت العمل بشكل فعال لتعظيم التعاون بينهم" .فقد حصلت على وسط حسابي يبلغ(٣,٦٥ وانحراف معياري يبلغ (٠,٩٨٨) مما يدل على استجابة واضحة لعينة الدراسة مع حركة القياس وعلى تشتت ضعيف في الإجابات.

كما ان الفقرة (٦) "يوجد هناك مشاكل محتملة تشكل عائق أمام التعاون بين التدقيق الداخلي والخارجي" حصلت على وسط حسابي يبلغ (٣,٥٨) وانحراف معياري يبلغ (٠,٩٢٦) مما يدل على استجابة عينة الد راسة لحركة القياس و تشتت ضعيف في الإجابات .

والفقرة (٧)" توجد خطة عمل مشتركة للمساعدة في معالجة تلك لمشكلات ".حصلت على وسط حسابي يبلغ(٣,٣٢) وانحراف معياري بلغ (١,٠)مما يدل على وجود ضعف في وضع خطة عمل مشتركة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لمعالجة المشكلات .

والفقرة (٨) "هل يتلقى المدققين الداخليين والخارجيين تدريبا متماثلا يتضمن منهجية عمل كل منهما ". حصلت على وسط حسابي يبلغ (٣,٥) وانحراف معياري يبلغ(١,٠٦٦)، مما يدل على انه يتلقى المدققين الداخليين والخارجيين تدريبا ولكن ليس بشكل متماثل .

والفقرة(٩) "يوجد اتصال بين المدققين الداخليين والخارجيين بشأن المسائل ذات الاهتمام المتبادل في جميع الأوقات" حصلت على وسط حسابي يبلغ(٣,٥٥) وانحراف معياري يبلغ (١,١١١) مما يدل على وجود قصور اتصال بين الدققين الداخليين والخارجيين فيما يتعلق بعمليات غسل الاموال .

الفقرة(١٠) "يوجد اتفاق بين الإدارة والتدقيق الداخلي لتوفير نسخ من تقارير التدقيق الداخلي للمدقق الخارجي" . فقد حصلت على وسط حسابي يبلغ(٣,٩٠) وانحراف معياري يبلغ(٠,٧٥٢) مما يدل على استجابة عينة الدراسه مع حركة المقياس .

اما الفقرة(١١) ا"لتكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يساعد في تحديد كافة المخاطر التي يواجهها في مكافحة غسل الاموال" ، فقد حصلت على وسط حسابي يبلغ(٤,٤٥) وانحراف معياري بلغ (٠,٧٢٣)مما يدل على استجابة عينة الدراسه مع حركة القياس وعلى تشتت ضعيف في الإجابات .

الفقرة(١٢) "يسهم التدقيق الخارجي في دعم وظيفة التدقيق الداخلي في مكافحة عمليات غسل الاموال من خلال ملاحظاته ومقترحاته للافصاح عن المخاطر المرتبطة بغسل الاموال" ، فقد حصلت على وسط حسابي (٤,٤٣) وانحراف معياري (٠,٦٧٣) مما يؤشر الى استجابة عينة الدراسة مع حركة المقياس .

والفقرة (١٣) "يقوم المدقق الخارجي بمناقشة المدقق الداخلي حول فاعلية نظام الرقابة الداخلية لمكافحة غسل الأموال". حصلت على وسط حسابي (٣,٨٠) وانحراف معياري (١,١٣٢) مما يدل على وجود تباين في اجابات افراد العينه حول هذه الفقرة .

الفقرة (١٤) "يقوم المدقق الخارجي بمناقشة الحلول والخطط المقترحة مع المدقق الداخلي بشأن اجراءات مكافحة عمليات غسل الاموال".، فقد حصلت على وسط حسابي (٣,٧٠) وانحراف معياري (١,٠٦٢) مما يدل على وجود تباين في اجابات افراد العينه حول هذه الفقرة ايضا.

تشير معطيات الجدول (٧) الى ان التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لأهداف تحقيق التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي بلغت (68.5 %) من المؤشر العام لها اي ان افراد العينة متفقون (بدرجة كبيرة جدا و بدرجة كبيرة) على اهمية التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ، فيما كانت نسبة عدم الاتفاق (بدرجة قليلة جدا و بدرجة قليلة) هي(9.9 %) من المؤشر العام اذ بلغ الوسط الحسابي للمؤشر العام (3.84) وبانحراف معياري (0.164) والذي يفسر النمط العام لميول المبحوثين.

ثالثا: تحليل معامل الارتباط بين تكامل التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي و مكافحة عمليات غسل الاموال

جدول (٨) معامل الارتباط بين تكامل التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي و مكافحة عمليات غسل الاموال

المتغير المستقل / المتغير التابع	تكامل التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	
	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة (Sig.)
مكافحة عمليات غسل الاموال	0.402**	0.001

** ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة 0.01 .

يشير الجدول (٨) الى وجود علاقة ارتباط معنوية وموجبة بين المتغير المستقل (تكامل التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي) والمتغير التابع متمثلا بـ (مكافحة عمليات غسل الاموال) عن طريق المؤشر الكلي الذي بلغ (0.402**) عند مستوى معنوية (0.01) مما يعني انه كلما كان هناك اهتمام بدور تكامل التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي كلما ادى الى مكافحة عمليات غسل الاموال .

ثانيا : تحليل علاقة التأثير للتكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في مكافحة عمليات غسل الاموال:

اذ يمثل مضمون هذه العلاقة اختيار الفرضية الرئيسية الثانية العامة للبحث والتي تنص على :

(يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في مكافحة عمليات غسل الاموال

جدول (٩)علاقة تأثير التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في مكافحة عمليات غسل الاموال

المتغير المستقل / المتغير التابع	التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي					
	معامل التحديد R^2	معامل الانحدار B	قيمة (F) المحسوبة	قيمة (F) الجدولية	مستوى الدلالة (Sig.)	نتيجة الفرضية البديلة
مكافحة عمليات غسل الاموال	0.162	0.304	11.199	7.31	0.001	قبول الفرضية

المصدر : من اعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات الحاسوب باستخدام البرنامج الاحصائي الجاهز (SPSS) .

اجري تحليل الانحدار الخطي البسيط وكانت نتائج التحليل كما يلي والتي يبينها الجدول رقم (10) أعلاه حيث أن قيمة F المحسوبة بلغت (11.199) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (7.31) عند درجات حرية (1 و 58) ومستوى الدلالة البالغ (0.05) وهذا يوجب رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود تأثير للتكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على مكافحة عمليات غسل الاموال.

ويؤكد هذه النتيجة مستوى دلالة (F) البالغ (0.001) حيث انه أقل من (0.05) مستوى الدلالة المعتمد ، بالإضافة إلى ذلك يتضح أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.162) مما يعني أن نسبة (% 16.2) فقط من التغيرات التي تحدث في متوسط إجابات أفراد عينة مكافحة عمليات غسل الاموال (المتغير التابع) تعزى إلى التغيرات في التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي(المتغيرالمستقل).

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

٤-١ الاستنتاجات :

من خلال اجابات افراد العينة تم التوصل الى الاستنتاجات الآتية :

١- يوجد قصور في علاقة التكامل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في الجوانب الآتية

أ . ضعف في عملية الاتصال والتواصل فيما بينهما .

ب . تباين مستوى التدريب الذي يتلقاه كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي مما يخلق بينهما فجوة في المعلومات وتباين في الاراء .

ج . لاتوجد خطة عمل مشتركة وواضحة فيما يتعلق بمكافحة عمليات غسل الاموال.

د . قلما يتم مناقشة الاجراءات المتخذة لمنع ومكافحة عمليات غسل الاموال .

٢- هناك تأكيد على ان التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يساهم في تحديد المخاطر التي تواجه المصارف في وحدة غسيل الاموال .

٣- توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين تكامل التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ومكافحة عمليات غسل الاموال .

٢-٤ التوصيات

١- من الاهمية بمكان اصدار توجيهات ملزمة للمدققين ، تبين مجالات التعاون بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وفق ضوابط معينة بهدف تعزيز فاعلية العمل الرقابي بشكل عام والحد من عمليات غسل الاموال قدر الامكان .

٢- اشراك العاملين في وحدات غسل الاموال والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين في دورات متقدمة ونوعية تبين لهم آلية العمل التعاوني فيما بينهم بهدف مكافحة عمليات غسل الاموال .

٣- اطلاع العاملين في وحدات غسل الاموال والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين على اخر الاصدارات المهنية عن عمليات غسل الاموال ، واحدث الاساليب والاجراءات الرقابية المعتمدة لمكافحة هذه الظاهرة والاستفادة من تجارب الآخرين بهذا الخصوص .

المصادر

اولا : القوانين والأنظمة والتعليمات :

١. الوقائع العراقية ، قانون رقم (٣٩) " مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب " العدد ٤٣٨٧، ٢٠١٥

٢. اتحاد للمحاسبيين الدولي (IFAC) معيار التدقيق الدولي رقم (٦١٠) سنة ٢٠١٠.

ثانيا :الكتب و البحوث والدراسات

١. أبو سرعة ،عبد السلام عبد الله سعيد " التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية" رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الجزائر/ كلية العلوم الاقتصادية والتيسيير ، ٢٠١٠

٢. اكبر، زهير علي " مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب " البنك المركزي العراقي فرع البصرة، ص ١-٦٧

٣. بلقاسم، بوفاتح وعبدالقادر، بلعربي "التكامل بين التدقيق الخارجي والآليات الداخلية كأساس لتفعيل حوكمة المؤسسات– دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمنطقة الجنوب الشرقي(الأغواط ،غرداية ،ورقلة-) " مجلة الباحث الاقتصادي ، ٢٠١٦، العدد ٦ ، ص ٢٥٢-٢٧١

٤. الجنابي، فارس عبدالله كاظم " دور السياسات الاداريه والمصرفية في مكافحة ظاهرة غسل الاموال وعلاقتها بتحقيق الاهداف الاستراتيجية المصرفية دراسة استطلاعية لعينة من المصارف العراقية" مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس، ٢٠١٤، ص ٨٥-١١٦

٥. الحمداني، رافعة ابراهيم " اثر استخدام التكنولوجيا المصرفية في ظاهرة غسيل الأموال و الجهود الدولية لمكافحتها " المؤتمر العلمي الرابع لجامعة فيلادلفيا ، ٢٠٠٥، ص ١-٢٢
٦. خلاوي ،ستار جابر ، (مسؤولية مدقق الخارجي في ظل ظاهرة غسيل الاموال ، مجلة دراسات مالية ومحاسبية/ المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية) ، العدد/ ٨ المجلد/٢ ، ٢٠٠٩.
٧. رشيد، زياد عبد الكريم وعبد القادر ، عبد القادر عبد الوهاب ، " دراسة تحليلية لظاهرة غسيل الاموال مع اشارة خاصة للعراق" ، ٢٠١٦ ، ص ١-٢٥
٨. سلمان ،أحمد هادي و ميخا، لهيب توما " الأنعكاسات المترتبة على ظاهرة غسيل الاموال" مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد ٦٧، ٢٠٠٧، ص٢١٢-٢٣٥
٩. سليمان ، عبدالفتاح ، (مكافحة غسل الاموال اهمية مكافحة غسل الاموال دوليا ومحليا ، جرائم غسل الاموال في القانون المصري ، مكافحة البنوك لعمليات غسل الاموال) ،الطبعة الثانية ، مصر، ٢٠٠٨
١٠. الشيخلي ،عبد القادر" الرقابة المصرفية على عمليات غسيل الأموال" الدليل الالكتروني للقانون العربي ، ص ١-٣٨
١١. عبود ، سالم محمد ، (ظاهرة غسيل الاموال / المشكلة ، الاثار ، المعالجة ، مع الاشارة الى العراق) ، دار المرتضى ، بغداد ، العراق ، ٢٠٠٧ .
١٢. عليوي، زهرة حسن و الغربان، فاطمة صالح مهدي " تكامل دور التدقيق الاخلي والخارجي لانجاح اسلوب التقدير الذاتي في الهيئة العامة للضرائب " بحث منشور في مجلة كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ، ٢٠١٢، ص ٢٩٥-٣٢٦
١٣. الكبجي ، مجدي وائل " فاعلية دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال-دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين" المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ، المجلد ١١ ، العدد ١، ٢٠١٥
١٤. مسعود، صديقي و محمد، براق " انعكاس تكامل المراجعة الداخلية والخارجية على الاداء الرقابي " بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي جامعة ورقلة ، ٢٠٠٥ ، الجزائر
١٥. مشتهى، صبري ماهر " العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من وجهة نظر المدققين الخارجيين – دراسة حالة قطاع غزة ، مجلة جامعة الأزهر - غزة، ، المجلد ١٥ ، العدد ٢ ،٢٠١٣ ، ٤٠٩-٤٣٨

ثالثاً – الرسائل والأطاريح الجامعية

١. ثورية، عبدالرحماني " تكامل التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ودوره في تحسين جودة المعلومة المحاسبية دراسة حالة مؤسسات اقتصادية " رسالة مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٧، الجزائر

٢. حسين ، ريم عقاب ، (تحليل العوامل المؤثرة في إكتشاف مدقق الحسابات الخارجي لعمليات غسيل الأموال والتقرير عنها – دراسة ميدانية في مكاتب تدقيق الحسابات الأردنية) ، رسالة مقدمة إلى جامعة البلقاء التطبيقية ، الأردن ، ٢٠١١م .

٣. الركابي، ناجي شايب وسليمان نادية، طالب (دور التدقيق الداخلي في مكافحة غسيل الاموال) ، دراسة مقدمة الى الكلية التقنية / بغداد ، ٢٠٠٩ .

٤. الصفار ، إيناس باسم ، (عمليات غسيل الأموال ومسؤولية مدقق الخارجي في الكشف عنها – دراسة تحليلية لآراء عينة من مراقبي الحسابات وأساتذة الجامعات ومدراء المصارف في العراق)، بحث مقدم إلى المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، ٢٠٠٦م .

٥. كاظم ،نبراس جاسم ، (مسؤولية الجهاز المصرفي العراقي في مكافحة غسيل الاموال –دراسة تطبيقية في المصارف العراقية) ، رسالة مقدمة الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، ٢٠٠٧ .

٦. محسن، محسن فؤاد " تقويم الإجراءات التدقيقية لمراقبي الحسابات للحد من ظاهرة غسيل الأموال في المصارف التجارية العراقية " رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد / جامعة بغداد ، العراق ، ٢٠١٤

٧. مصطفى، مناهل و الرفيعي ، افتخار محمد "دور المصارف لمواجهة عمليات الاحتيال المالي وغسيل الاموال" بحث منشور ٢٠٠٨ .

٨. مطاوع ، السعيد السيد مطاوع ، (دور المراجعة في مكافحة عمليات غسيل الأموال بالبنوك التجارية) ، رسالة مقدمة إلى جامعة الأزهر ، مصر ، ٢٠٠٩.

٩. الياور ، علي عصام محمد ،(دور الرقابة الداخلية في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال وفقاً لمقررات لجنة بازل ٢ وتوصيات لجنة العمل المالي الدولية) ، بحث مقدم إلى المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، ٢٠١١.

المصادر الاجنبية :

1- Atanasiu Pop, Cristina Boţa-Avram, and Florin Boţa-Avram 2005," The Relationship Between Internal And External Audit, University of Cluj-Napoca JEL Codes: M42,PP5-9.
2- David A. Wood, 2004 ,Increasing Value Through Internal And External Auditor Coordination, Prepared for the IIA Research Foundation March.
3- Pilcher Robyn, David Gilchrist, and Inderpal Singh 2011,The Relationship Between Internal And External Audit In Public Sector- A Case Study, Paper submitted to the AFAANZ Conference, Darwin, Australia.
4- Vikram Desai, Robin W. Roberts, and Rajendra Srivastava 2010, An Analytical Model for External Auditor Evaluation of the Internal Audit Function Using Belief Functions , Contemporary Accounting Research, Vol.27, No.2,PP.346-402.

٢- مصادر من الانترنت

1- **مؤسسة النقد العربي السعودي ،(٢٠٠٨) (قواعد مكافحة غسيل الاموال) ،** www.moi.gov.sa/wps/wcm/.../SAFIU_Money+Laundering_10.pdf?MOD
2- https://khitasabdelkarim.wordpress.com
3- https://ar.wikipedia.org .
4- http://www.google.com/url?q=http://www.ifac.org/system/files/downloads/a034-2010-iaasb-handbook-isa-610.pdf&sa=U&ved=0ahUKEwjm5ZSP67beAhWqh6YKHbIeBX4QFggTMAA&usg=AOvVaw2V9LVtB-foYoO4hH9G-G36
5- .(intosaigov, 9150)
6- - IFAC," International Standards on Auditing,٢٠١٠. http//www. ifac.org / ifac